

مجلة المعهد المصري

EGYPT INSTITUTE JOURNAL

A Peer-Reviewed Journal, (Online)ISSN: 2717-8196 فصلية علمية محكمة 2016

المجلد 01 | العدد 01 | يناير 2016 :: Volume 01, Issue 01, January 2016

بناء السلام في نظم ما بعد الثورات الشعبية. مصر نموذجاً

الباحثة: مي غيث (مصر)

باحثة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم
السياسية، جامعة القاهرة.

Peace Building in Post-revolutionary Systems, the
Case of Egypt

Mai Ghaith (Egypt)

يصدرها



المعهد المصري للدراسات
EGYPTIAN INSTITUTE FOR STUDIES

رئيس المعهد

أ.د. عمرو دراج

المشرف الأكاديمي

أ.د. سيف الدين عبدالفتاح

رئيس التحرير

د. عصام عبد الشافي

مدير التحرير

أ. خالد عاشور

الهيئة الاستشارية

أ.د. نادية مصطفى (مصر)

أ.د. سيف الدين عبدالفتاح (مصر)

أ.د. محسن صالح (فلسطين)

أ.د. محمد مختار الشنقيطي (موريتانيا)

أ.د. رمضان يلدريم (تركيا)

أ.د. بوحنية قوي (الجزائر)

أ.د. وداد غزلاني (الجزائر)

أ.د. أحمد ذكر الله (مصر)

أ.د. عبد الناصر الجاسم (سوريا)

أ.د. سليمان صالح (مصر)



MISIR POLİTİK ARAŞTIRMALAR
DERNEĞİ İKTİSADİ İŞLETMESİ

Istanbul, Turkey.

دراسة الباحثة مي غيث " بناء السلم في نظم ما بعد الثورات الشعبية مصر نموذجاً"، تكونت من عدة محاور. الاول، التماسك المجتمعي: المفهوم والمؤشرات. الثاني بناء السلم: المفهوم والخطوات والاجراءات. أما الثالث، تأثير الثورة على التماسك المجتمعي في مصر. رابعا وأخيرا اليات بناء السلم وتعزيز التماسك الداخلي في مصر.

The study covers several axes, namely: First, Societal cohesion: concept and indicators

Second, Peace building: concept, steps, and procedures

Third, Impact of the revolution on social cohesion in Egypt

Fourth and last, Mechanisms for peace building and enhancing internal cohesion in Egypt

مقدمة:

شهدت الدول العربية ثورات شعبية منذ عام 2011 اختلفت الآراء حولها، ولكنها مازالت تحمل آثاراً من عدم الاستقرار في الدول العربية، فعادة لا تظهر نتائج الثورات في المدى القريب، خاصة أن غالبية الدول العربية التي شهدت هذه الثورات لم تكن الأنظمة الحاكمة فيها تتبني أسلوباً ديمقراطياً في الحكم، واستمرت عقوداً في السلطة، مما أدى بطبيعة الحال إلى انتشار الفساد وغيره من النتائج السلبية لنظم الحكم غير الديمقراطية المستمرة فترات زمنية طويلة في الحكم، دون وجود مجالات للإصلاح وخلق قيادات شبابية قادرة على تولى مناصب ومسئوليات الحكم فيما بعد.

وقد شهدت مصر حراكاً شعبياً منذ 25 يناير 2011، كان له العديد من الانعكاسات السلبية على التماسك المجتمعي نتيجة سوء إدارة المرحلة الانتقالية، وافتقاد الشعب المصري والمجتمع المصري بصفة عامة إلى ثقافة الديمقراطية وتقبل الآخر، وثقافة إدارة الاختلاف، وهو ما أثر سلباً على وحدة المجتمع المصري.

من هنا تأتي أهمية دراسة وتحليل كيفية بناء السلم المجتمعي الداخلي في مصر بما يحول دون تطور الانقسامات الراهنة إلى مرحلة الحرب الأهلية.

ويمكن تناول هذا الموضوع من خلال المحاور التالية:

1. التماسك المجتمعي: المفهوم والمؤشرات
2. بناء السلم: المفهوم والخطوات والإجراءات
3. تأثير الثورة على التماسك المجتمعي في مصر
4. آليات بناء السلم وتعزيز التماسك الداخلي في مصر: برنامج عمل تنفيذي

أولاً: التماسك المجتمعي: المفهوم والمؤشرات:

يُعد مصطلح التماسك الاجتماعي، أو البناء الاجتماعي والمعروف سياسياً بالوحدة الوطنية، أحد مصطلحات علم الاجتماع التي تستعمل في وصف الحالات التي يرتبط فيها الأفراد، أحدهم بالآخر بروابط اجتماعية وحضارية مشتركة، ويستعمل عادة في تفسير أسلوب تماسك أفراد الجماعات الصغيرة الذي يكون إما بدافع الإغراء، أي إغراء الجماعة الصغيرة لأعضائها، أو بدافع المصالح والأهداف، أي المصالح التي يحققها أعضاء الجماعة خلال انتسابهم إليها.

وتعتمد درجة التماسك الاجتماعي لأي مجتمع، على طبيعة الجماعات والمنظمات والمجتمعات التي تؤثر تأثيراً كبيراً ومباشراً في أنماط سلوك الأفراد داخل المجتمع، وهو يستعمل عادة من قبل علماء الاجتماع في حالة الجماعات الاجتماعية الصغيرة والكبيرة خصوصاً عندما تتوفر في هذه الجماعات الصفات التالية: اعتماد الفرد على المقاييس

والقيم المشتركة، وتماسك أفراد الجماعة بسبب المصالح المشتركة، وأخيراً التزام الفرد بأخلاقيات وسلوكيات جماعته. أي أنه علاقة تعبيرية إيجابية تقع بين شخصين أو أكثر.

ومن المعروف أيضاً أن التماسك الاجتماعي ما بين أبناء الوطن الواحد، يظهر جلياً عندما يواجه الوطن بعض المحن أو الأزمات، وبخاصة عندما يكون هذا الخطر خارجياً، فتتوحد الأمة وتقوي روابطها دفاعاً عن وطنها الذي يضم الجميع دون تمييز أو تفرقة. فوحدة الوطن هي الغاية، وهي الوسيلة للتماسك والتضامن.

ويرتبط بهذا المفهوم عدة مفاهيم تعمل على توضيحه أكثر مثل الإدماج الاجتماعي والإقصاء الاجتماعي:

1. مفهوم الإدماج الاجتماعي: يدل على عملية مشاركة ديناميكية في المجتمع تسمح بإدماج الجميع اجتماعياً، مع الحفاظ على التنوع والفردية. بعبارة أخرى، هي محاولة لإنشاء "مجتمع للجميع" مع احترام الاختلافات. وقد يشمل ذلك مبادرات حكومية، وسياسات، وبناء قدرات، وأيضاً النفاذ إلى البنية التحتية التي تسمح بالحوار والتبادل في الآراء. ويتماشى مع الإدماج والتكامل الاجتماعيين التماسك الاجتماعي الذي يعطي كل فرد من أفراد المجتمع حساً بالانتماء والتقدير والشرعية ليس نتيجة التجانس الديموغرافي، بل احتراماً للتنوع⁽¹⁾.

2. مفهوم الإقصاء الاجتماعي: يعني الإهمال المنهجي، أو الإجحاف، أو التمييز ضد أشخاص. وقد تم استحداث هذا المفهوم مؤخراً من أوروبا نتيجة ارتفاع معدلات البطالة، وتفاوت الدخل مع نهاية القرن العشرين. ومن ثم، فإن مفهوم الإقصاء الاجتماعي هو "العملية التي يُستبعد من خلالها الأفراد، أو المجموعات، تماماً أو جزئياً، من المشاركة الكاملة في المجتمع الذين يعيشون فيه". ويرى البعض أن للإقصاء ثلاثة نماذج هي:

- فسح الروابط الاجتماعية بين الفرد والمجتمع، حيث يُبنى التكامل حول قيم وأعراف مشتركة من خلال مؤسسات وسيطة وسياسات التكامل.
- يربط نموذج التخصص الإقصاء بالتمييز، الناتج عن سلوك وتبادلات فردية؛ حيث يتشكل من خلالها التكامل عبر شبكات للتبادل الاختياري بين أفراد مستقلين يتمتعون باهتماماتهم ودوافعهم الخاصة؛
- يعتبر نموذج الاحتكار أن الإقصاء ينتج عن هيكل هرمي يحول دون نفاذ الذين لا ينتمون إلى الفئات المهيمنة إلى السلع والخدمات؛ حيث يتحقق التكامل من خلال الحماية الاجتماعية⁽¹⁾.

وبالتالي؛ فإن التماسك الاجتماعي يمكن استنتاجه من تلك المفاهيم المرتبطة به والمضادة له، وخاصة مفهوم الإقصاء الاجتماعي. فالتماسك الاجتماعي يعنى مشاركة جميع أفراد الشعب والمواطنين في الحياة العامة، والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، دون استثناء لأحد، بناءً على أية استثناءات عرقية، أو دينية، أو سياسية.

(1) الإدماج الاجتماعي والديمقراطية والشباب في العالم العربي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، مكتب بيروت، 2013، ص 8.

(1) المرجع السابق، ص 9، 10.

ثانياً: مفهوم بناء السلام:

على الرغم من بداية ممارسة مفهوم "بناء السلام وإجراءات بناء السلام الداخلي" في سبعينيات القرن الماضي إلا أنه تبلور بصورة واضحة في بداية تسعينيات هذا القرن مع صدور تقرير الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك الدكتور/ بطرس بطرس غالي بعنوان "أجندة السلام" "Agenda for Peace" في يونيو 1992. ووفقاً لهذا التقرير، فإن بناء السلام هو "مجموعة الإجراءات التي تُمارس بعد انتهاء الصراع، بهدف مواجهة الصراعات الداخلية، والحيولة دون تجددتها"⁽²⁾.

ومن ثم فإن عملية بناء السلام بعد انتهاء الحرب الباردة تتضمن مجموعة من الإجراءات: استعادة الدولة النظام، نزع أسلحة الأطراف المتحاربة، إزالة الألغام حال وجودها، إعادة توطين اللاجئين، إعادة بناء القوات الشرطة وتدريبها، إعادة بناء قوات الجيش، إصلاح المؤسسات الحكومية على أسس ديمقراطية، وتعزيز الديمقراطية.

ويتضح من هذا التعريف أن الأمين العام للأمم المتحدة كان يقصد ببناء السلام في المجتمعات التي شهدت حروباً أهلية. وترتبط منظومة بناء السلام بمجموعة من المفاهيم الأخرى، مثل: الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام وفرض السلام:

1- الدبلوماسية الوقائية: هي: "مجموعة الإجراءات السلمية التي تهدف منذ البداية لمنع نشوب النزاعات والصراعات داخل الدولة، ومنع تصاعد حدة الخلافات القائمة، وتحويلها إلى صراعات مسلحة، أو حرب أهلية، وكذلك العمل على منع انتشار الصراعات في حال تصاعدها"⁽²⁾.

2- صنع السلام: هو: "الجهود والعمليات التي تتضمن أي عمل يهدف إلى دفع الأطراف المتصارعة (المتحاربة) للتوصل إلى اتفاق سلام". وتتضمن عملية صنع السلام مرحلتين أساسيتين هما:

- تتم المرحلة الأولى عقب تعثر الدبلوماسية الوقائية، قبل تدخل قوات حفظ السلام، من خلال تفعيل الجهود السلمية، لإيقاف الصراع أو تحييده.

- أما المرحلة الثانية؛ فتبدأ عقب تدخل قوات حفظ السلام، بغرض التوصل إلى تسوية سلمية مستدامة⁽¹⁾.

3- حفظ السلام: هو أكثر المفاهيم شيوعاً في الاستخدام وهي تعبر عن "التدابير المؤقتة التي يمتلك مجلس الأمن اتخاذها دون أن يحسم الخلاف بين الأطراف المتنازعة أو يخل بحقوق المتنازعين أو يؤثر على مطالبهم وذلك على النحو الذي أقرته المادة "40" من ميثاق الأمم المتحدة"⁽²⁾

4- فرض السلام: هو "التطرق لاستخدام القوة المسلحة أو التهديد باستخدامها لإرغام الأطراف المعنية بأهمية الامتثال للقرارات والعقوبات المفروضة من أجل الحفاظ أو استعادة النظام والأمن والسلام في الدولة مرة أخرى.

(2) Allen G. Sens, "The United Nations and Peace-building: Building the liberal peace", Paper presented to a conference titled: The United Nations and Global Order, P:10 link.

(1) محمود عبد الحميد سليمان، عمليات حفظ السلام في نهاية القرن العشرين، السياسة الدولية، العدد 134، أكتوبر 1998، ص38.

(2) خولة محي الدين يوسف، دور الأمم المتحدة في بناء السلام، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 27، العدد الثالث، 2011، ص 494.

ثالثاً: مستويات عملية بناء السلام:

تهدف ثقافة السلام داخل الدولة إلى أن يتمتع كافة المواطنين بحقوق المواطنة في إطار حقوق الإنسان المكفولة للجميع من خلال عدم التمييز بينهم بسبب اختلاف العقيدة أو العرق أو النوع، ومن خلال الحفاظ على تنفيذ سياسات وبرامج التنمية المستدامة بهدف تحقيق تقدم إيجابي ملموس ومطرّد، فيما يتعلق برفع مستوي المعيشة لكل الفئات بشكل متوازن، وهو ما يؤدي إلى أن تسود حالة من السلام الاجتماعي تساعد على استقرار الدولة وتقدمها⁽²⁾.

وفي هذا الإطار تقوم عملية بناء السلام الداخلي على قسمين هما:

الأول: بناء السلام الداخلي عبر الجهود الوطنية:

يتطلب هذا الأمر وصول الدولة إلى مستوى مناسب من التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحفاظ على حقوق الإنسان، والعمل على اختفاء كل أنواع التمييز بين المواطنين، وتوجيه المصادر إلى التنمية الشاملة بدلا من التوسع في القدرات العسكرية. ومن هنا تكون الدولة مهياً لبناء السلام، وإنهاء النزاعات. ولم يكن هذا الأمر مختصاً فقط بالجهود المحلية، بل من الممكن أن يساهم فيه المجتمع الدولي ممثلاً في مؤسسات الأمم المتحدة المختلفة التي تعمل في المجالات الاقتصادية، والإنسانية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية. هذا إلى جانب دور المنظمات الإقليمية.

الثاني: بناء السلام داخل الدولة بالدعم الدولي:

حيث تقوم الأمم المتحدة بدور رئيسي في بناء السلام ودعمه في المناطق المهياً للاضطرابات الوطنية وانهايار النظم السياسية، سواء كان ذلك من خلال مساندة الجهود الوطنية بتقديم المساعدات والمنح الاقتصادية، أو المساعدات الإنسانية. والتدخل من أجل تحقيق العدالة الإنسانية، ومراقبة إجراء الانتخابات، لضمان تحقيق الديمقراطية، وذلك في مرحلة ما قبل الصراعات، بهدف الوصول إلى دولة مستقرة قائمة على المؤسسات، وبالتالي تستطيع هذه الدولة أن تسهم بدور في تحقيق السلام، سواء الإقليمي أو العالمي، وتجنب الصراع أو الصدام.

رابعاً: عملية بناء السلام: الإجراءات والآليات:

وتتم عملية بناء السلام عبر العديد من الإجراءات والآليات، وفقاً لما جاء في الأمم المتحدة، وكذلك الفاعلين المحليين. أي أن العملية لم تكن مقتصرة فقط على العامل الدولي وإن كان العامل الدولي هنا متمثلاً في منظمة الأمم المتحدة، والوكالات وأجهزتها المتخصصة في دعم هذه العملية ومساعدة الأطراف المحليين في تحقيق هذا الأمر؛ حيث تهدف الأمم المتحدة من خلال بلورة هذا المفهوم إلى مساعدة الدولة المعنية على استعادة قدرة مؤسساتها في حفظ النظام العام وإرساء الأمن، وتعزيز حكم القانون واحترام حقوق الإنسان، ودعم المؤسسات الشرعية في الدولة، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي من خلال العمل على عودة اللاجئين والنازحين عقب انتهاء الحرب الأهلية، وإعادة توطينهم. كذلك إرساء الأسس اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة، وتحقيق النمو الاقتصادي.

وبالتالي تتضمن الأمم المتحدة تطوير أجهزتها لتطبيق مفهوم بناء السلام، ومن ثم فقد طورت الأمم المتحدة عدة أجهزة خاصة ببناء السلام، مثل؛ لجنة بناء السلام تلك التي أنشئت من قبل مجلس الأمن، والجمعية العامة بشكل مشترك، لكن بقرارين منفصلين هما: قرار مجلس الأمن S/RES/1645(2005) وقرار الجمعية العامة A/RES/60/180(2005). وهذه اللجنة تختص بتقديم توصيات بصفها جهازاً ذا طبيعة استشارية، تقوم بتقديم اقتراح استراتيجيات متكاملة لبناء السلام عقب انتهاء الحرب الأهلية والصراع الداخلي، والمساعدة على ضمان تمويل يمكن الاعتماد عليه في المدى الطويل والمتوسط، فضلاً عن تطوير أفضل الممارسات للموضوعات التي تتطلب مشاورات مكثفة، وتعاوناً بين الأطراف السياسية، والأمنية، والإنسانية، والتنمية.

وتشمل إجراءات بناء السلام:

- إجراءات أمنية تشمل: نزع السلاح، وإعادة الإدماج، وإدارة مشكلة الألغام، وإصلاح المنظومة الدفاعية، وإصلاح قوات الشرطة.
- إجراءات قضائية تتضمن: إصلاح النظام القضائي، وتدعيم القانون، وتحقيق المصالحة الوطنية.
- إجراءات سياسية تشمل: دعم عملية التحول الديمقراطي، وتطوير أنظمة المعلومات والإعلام.
- إجراءات إنسانية تشمل: توفير مساعدات الإغاثة الإنسانية، وإعادة تدمج وتوطين اللاجئين، وإعادة إعمار البنية الأساسية، ودعم النمو الاقتصادي⁽¹⁾.

خامساً: آليات بناء السلم وتعزيز التماسك الداخلي في مصر:

يتميز المجتمع المصري بمزيد من التماسك والترابط رغم مروره بتحديات من الانقسام. ومن هنا يمكن الاستفادة من مصطلحات سبق توضيحها مثل الدبلوماسية الوقائية وبناء السلام، كما يمكن الاستفادة من العديد من التجارب السابقة في دول أخرى مع مراعاة خصوصية الحالة المصرية.

1- بناء الثقة

يعاني الشعب المصري منذ فترة طويلة من أزمة ثقة بينه وبين الحكومة والنظام المصري، وقد ازدادت هذه الأزمة تلك الأيام نتيجة عدم وجود شفافية في المعلومات والبيانات، وكذلك وجود انحياز إعلامي وصحفي واضح ضد من يعارضون. وبالتالي لابد من إعادة بناء الثقة بين الشعب من خلال:

- تحييد وسائل الإعلام، وخاصة المرئية وبرامج التوك شو.
- تجديد الخطاب الإعلامي، وعدم التخوين لأي تيار معارض للحكومة والنظام، وكذلك الصحف.
- تقليل الخطاب الإعلامي المحرص والعدواني.
- منع النشر في القضايا التي لم يتم البت فيها.
- عدم إلصاق التهم بتيار بعينه دون التحقيق في الأمر.
- تفعيل أجهزة الدولة التي تستمع إلى آراء المواطنين ومشاكلهم وتقييمهم لأداء الحكومة، مما يخلق نوعاً من الثقة، ويُفضل مناقشة المسؤولين تقييم المواطنين لأداء الحكومة كل ثلاثة أشهر، مما يخلق نوعاً من الثقة بين الطرفين. وتعد هذه الخطوة من أهم الخطوات التي يجب أن يتخذها النظام، فعندما تكون هناك ثقة وشفافية في تداول المعلومات، وإزالة الغموض إزاء كثير من الأمور، كل ذلك يخلق نوعاً من الصدق بين الطرفين.

2- إنشاء لجنة تقصي الحقائق:

من الأهمية التحقيق في الجرائم التي تم ارتكابها السنوات التالية لثورة 25 يناير 2011 حتى الآن، وتأسيس لجنة يتم تشكيلها من قضاة وشخصيات محققة مشهود لها بالنزاهة، وتعمل بصورة مستقلة عن النظام والحكومة، وذلك

تحت رقابة من الأمم المتحدة التي يكون دورها استشارياً وداعماً لهذه اللجنة. ومن الأهمية بمكان أن يتم التحقيق بعيداً عن الأضواء الإعلامية، لضمان عدم التأثير عليها وعلى إجراء التحقيقات اللازمة.

3- نزع السلاح

شهدت مصر عقب ثورة 25 يناير 2011 وفتح السجون واقتحامها والاستيلاء على أسلحة الدولة من قبل المجرمين انتشار الأسلحة بين المواطنين دون القدرة على التحكم في هذا الأمر، وقد أدى هذا إلى إثارة الخوف والرعب بين المواطنين، وكذلك ارتفاع معدلات الجريمة والعنف في المجتمع المصري، سواء في محافظات الشمال أو الجنوب. وإن زادت معدلاتها في محافظات الجنوب.

ونظراً لانتشار الأسلحة التابعة للدولة في أيدي المجرمين والمتطرفين، فقد أدى ذلك إلى عدم تحديد هوية مرتكبي جرائم العنف والإرهاب، وهو ما سبب فوضى وعدم وضوح في الرؤى لدي الرأي العام، من حيث مرتكب هذه الجرائم؛ هل أجهزة الدولة الأمنية أم المجرمين والمتطرفين من الإرهابيين؟

ومن ثم كان من الأهمية العمل على نزع السلاح وجمعه من المواطنين الذين استولوا عليه، وهذا الأمر قد يتطلب مزيداً من الوقت، ولكنه أيضاً يتطلب مزيداً من الذكاء والحنكة في التعامل مع مثل هذا الأمر الحساس؛ إذ يتطلب جلوس قيادات الأطراف معاً بواسطة طرف محايد كالأمم المتحدة، لتسهيل عملية الحوار بين الطرفين، وتقديم مزيد من الاستشارات في هذا الإطار، بحكم خبراتها وتجاربها السابقة في دول أخرى مماثلة.

كما أنه لا بد من استخدام سياسة "العصا والجزرة" في هذا الإطار من خلال تقديم الدولة مزيداً من الحوافز لأولئك الذين يقومون بتسليم الأسلحة، وتغليظ العقوبة على من يمتلكها دون رخصة ولم يسلمها. وهذه الخطوة تحتاج مزيداً من الدراسة ومراعاة خصوصية وضع محافظات الجنوب، لما لها من خصوصية في الطبيعة القبلية.

4- تشكيل لجنة المصارحة والحقيقة:

من الأهمية اجتناب بذور الاحتقان والفرقة بين أفراد الشعب المصري، وذلك عبر تشكيل لجنة تختص بالمصارحة والحقيقة، يقوم من خلالها الأفراد المتهمين بارتكاب جرائم انتهاك حقوق الإنسان وأخطاء خلال فترات الحكم المختلفة التي أعقبت ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011 حتى الآن بالإعلان عن ندمهم بالقيام بمثل هذا الأمر. وهذا الأمر قد يواجه بصعوبة في الاعتراف، لكنه سيمنح ميزة هامة للمعترفين بأخطائهم؛ حيث يتم تقبلهم في المجتمع، وتقبل مشاركتهم؛ لأنهم يمتلكون الشجاعة الكافية للاعتراف بأخطائهم، والندم عليها، والإقرار بعدم تكرارها مرة أخرى.

وهذه اللجنة تعتبر من الخطوات الهامة التي لا بد من اتخاذها في الدولة، لأنها ستخفف الاحتقان الكثيف بين أفراد الشعب المصري وجميع تياراته السياسية، وتعمل على إعادة إدماج تلك التيارات السلمية في الحياة السياسية، ويكون لديهم القدرة على التعبير عن معارضتهم عبر قنوات شرعية سياسية، وكذلك لديهم فرصة المشاركة في الحياة السياسية.

هذا فضلاً عن قيام الدولة بإجراء تحقيقات نزيهة وسريعة مع أولئك الذين تم إلقاء القبض عليهم، والإفراج عنهم ليس لديهم تهمة موجهة إليهم. وهذا سيظهر نزاهة أجهزة الدولة، ويخلق نوعاً من الثقة بين الأطراف المتحاورة.

وقد كان لهذه اللجنة دور كبير في جنوب أفريقيا وتجاوز فترة الحرب الأهلية، وقد كان هناك دور لمنظمات المجتمع المدني المحلية في هذا الأمر من خلال تزويد الأجهزة الحكومية بالمعلومات ومساعدتها في الإشراف على تنفيذ القوانين وسبل نزع السلاح.

5- إصلاح جهاز الشرطة:

إعادة بناء هيكلية الجهاز الشرطي والمنظومة الأمنية، بما يسمح بتطوير عقيدة المنتمين إلى هذه المنظومة للعمل وفق معايير حماية حقوق الإنسان وعدم انتهاكها، فضلاً عن تحسين طرق التعامل مع المواطنين. وغرس قيمة في وظيفة الجهاز الشرطي هي حماية الأمن العام الداخلي، وحماية المواطنين من الجريمة وانتهاكات حقوق الإنسان، وعدم استخدامها كوسيلة ضغط على المواطنين.

أما فيما يتعلق بالقوات المسلحة والجيش، فيكون بالتأكيد على إبعاد الجيش والقوات المسلحة من التدخل في الحفاظ على الأمن العام الداخلي، والتفرغ لحماية الأمن القومي، وحماية الحدود، فمصر تعاني من العديد من المخاطر والتهديدات على الحدود الشرقية والغربية والجنوبية التي لا بد من الانتباه إليها من قبل القوات المسلحة، فضلاً عن إبعادها عن التدخل في الأمور السياسية، والشأن السياسي، لضمان حيادها، والتأكيد على هذا الأمر في النصوص الدستورية والقانونية.

6- إجراء انتخابات تشريعية حرة ونزيهة

يجب إجراء انتخابات حرة ونزيهة يشارك فيها جميع الأطراف دون استبعاد لأحد التيارات السياسية، مع استبعاد الأسماء التي كان لها دور بارز في أعمال الفساد والعنف سواء في النظام الأسبق أو السابق. وبإجراء هذه الانتخابات وبصورة حرة ونزيهة، وجمع جميع التيارات السياسية فيه دون تفرقة، سيشعر إلى حد ما بمصداقية الدولة في المصالحة والالتزام بتطبيق المصالحة والرغبة في العمل السياسي السليم النزيه وقبول المعارضة وعدم وجود سياسات إقصائية لأي من التيارات السياسية.

7- التنمية الشاملة

وهنا يُقصد محاربة الدولة للفساد المنتشر في الجهاز الإداري بالدولة والأجهزة الحكومية، حيث إن الفساد من أهم التحديات التي تواجهها الدولة المصرية منذ زمن بعيد، وقد ازداد هذه الفترة، أو تم كشف النقاب عنه. ومن الأهمية مواجهته ومحاربه لعدم إهدار موارد الدولة، وتقليل نسب البطالة، من خلال تنشيط حركة الاستثمارات الأجنبية، والحث على المشروعات الإنتاجية وليست الاستهلاكية، ومحاولة التخفيف من أعباء الرأسمالية على المواطنين عبر الاستفادة من سياسات ضريبية حسب الشرائح المالية.

هذا فضلاً عن تشجيع الشباب على القيادة، وخلق قيادات شبابية قادرة على قيادة البلاد والمشاركة في الحياة العامة، وذلك عبر البرامج والدورات التدريبية، ونشاط المجتمع المدني، ورفع الوعي لدى المجتمع من خلال دور المجتمع المدني. وتحسين السياسات التعليمية لتخفيض نسبة الأمية في المجتمع، والتشجيع على التعليم، ورفع كفاءة التعليم وجودته.

خاتمة:

تعتمد عملية تطبيق هذه الإجراءات على قبول النظام مثل هذه الاقتراحات، وكذلك الأطراف الأخرى، وإقناع الأطراف الأخرى بأهمية تسليم السلاح مقابل إعادة الإدماج في الحياة العامة والسياسية. وكذلك تدخل أطراف دولية تقوم بدور استشاري ورقابي للتنفيذ مثل الأمم المتحدة، كأهم المنظمات الدولية التي قامت ببلورة مفهوم بناء السلم.

ومن الأهمية اتخاذ هذه الخطوات مبكراً قبيل تدهور الأوضاع في المجتمع وحدث مزيد من الانقسام في نسيج المجتمع المصري الذي قد يؤدي تطوره إلى صراع داخلي، مما يؤثر على استقرار الدولة وتهديد أمنها القومي، خاصة في ظل الظروف الدولية والإقليمية التي تمر بها المنطقة، من انتشار التيارات المتطرفة والمسلحة ومحاربة الإرهاب.



مجلة المعهد المصرى

EGYPT INSTITUTE JOURNAL

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة

www.ei-journal.org

الناشر



المرصد للنشر والصحافة والإعلام

ALMARSAD FOR PUBLISHING, PRESS & MEDIA

www.almarsad.co.uk